

د.بثينة محمود عباس: دكتوراه فلسفة في التربية أصدرت كتابين وعدد من البحوث العلمية، رئيسة منظمة حواء للإغاثة والتنمية ورئيسة شبكة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ "تم". عضو المجموعة النسائية الاستشارية حول السياسة والمصلحة (WAG) المعنية بتقديم المشورة للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة بشأن قضايا المرأة والسلام، عضو غرفة لإدارة الازمات من منظور النوع الاجتماعي في العراق، ناشطة نسوية ومدافعة عن حقوق المرأة، عملت للمرأة النازحة في مخيمات النزوح وكانت من أوائل من عمل مع النساء العائدات في ديالى بعد عمليات التحرير من داعش، ساهمت بتوطين قرار ١٣٢٥ على المستوى المحلي من خلال كتابة خطة للقرار خاصة بمحافظة ديالى وافقت عليها الحكومة المحلية وعممتها على الدوائر الحكومية.

عملت على تأسيس وترأس شبكة التنمية المستدامة ٢٠٣٠ "تم" (هي اول شبكة وطنية في العراق تعنى بأهداف التنمية المستدامة) تضم أكثر من ٣٠ منظمة محلية متعددة الاختصاصات اذ تشمل منظمات نسوية وشبابية وتجمع لذوي الإعاقة كما تضم منظمات تختص ببناء السلام والتعليم والصحة، تتوزع على رقعة جغرافية واسعة تغطي ١٦ محافظة عراقية.

مداخلة د.بثينة:

تقع النساء دائماً في موقع الضحايا والضحايا المحتملين لانتهاكات حقوق الإنسان في مراحل النزاعات والحروب والازمات فقد واجهت النساء العراقيات مختلف التحديات على اثر الهجمة الارهابية واحتلال عدد من المدن من قبل المجموعات الارهابية (داعش) خلال الفترة 2014-2017 وانصبت الانتهاكات الجسيمة والمتنوعة على المرأة العراقية وخاصة في المدن التي تعرضت الى الهجمات الارهابية بشكل مباشر مثل (نينوى ، الانبار ،صلاح الدين ، واجزاء من محافظتي ديالى وكركوك)، اذ شهدت عملية نزوح كبيرة، وارتكبت فيها أشنع جرائم الإبادة والتطهير العرقي والديني ضد المدنيين، وكان المتضرر الأكبر هم من النساء والأطفال، في الوقت الذي ظل يعيش هؤلاء أوضاعاً لا إنسانية وظروفاً صحية سيئة وبيئية قاسية، ونقص حاد في الخدمات الأساسية، كما شهدت انخفاض كبير في مستوى دخل الفرد، ناهيك عن نقص الخدمات الطبية، وشح في خدمات الصحة الإنجابية، ونقص حاد في أدوية الأمراض المزمنة.

ان الوضع الاستثنائي الذي مرت به هذه المحافظات ابان سيطرة تنظيم داعش الارهابي والانتهاكات التي تعرضت له النساء والفتيات احتاجت فيه الى حماية دولية و وطنية استثنائية، علما ان المناطق المختارة لم تخرج من نطاق النزاع المسلح حتى بعد تحريرها. وما تعيشه النساء والفتيات الان في اوضاع معقدة في ظل جائحة كوفيد-19 **اصبحت بحاجة الى حماية مركبة.** ومن الضروري ان يكون قرار مجلس الامن



1325 والقرارات اللاحقة به هي المظلة او المحور التي يدور حوله تأطير السياق القانوني والوطني للحماية والوقاية للنساء والفتيات في ظل جائحة كوفيد-19 او في مرحلة الانعاش التي تليها فنحن بحاجة الى استراتيجية تحويلية وتكيفية شاملة، كذلك يجب العمل على تحقيق اهداف التنمية المستدامة وخاصة الهدف الخامس والسادس عشر والهدف السابع عشر اذا يحتاج العراق الى وقفة جادة ومستمرة من المجتمع الدولي خاصة في ملف النزوح الداخلي وخصوصا للمجموعات الأكثر ضعفا وهم المرأة والطفل.

وشكلت جائحة كوفيد-19 ازمة متعددة الابعاد والجوانب فقد اثرت على مختلف جوانب الحياة في العراق ولم ينحصر تأثيرها على الجانب الصحي. وكأي أزمة فان تأثيرها على النساء والفتيات كان اكبر، حيث ارتفعت نسب العنف الاسري بشكل ملحوظ وبسبب اجراءات الحظر الكامل تفاقمت نسب هذا العنف لتكون بمثابة (جائحة العنف الأسري) في العراق.

كما شكلت التحديات الصحية والاقتصادية لآثار الجائحة العناصر الأولى لأزمات النساء، فيما تزايدت معاناتهن بتحملهن سلوكيات وممارسات مجتمعية انصبت عليهن، ومثلت معاناة فوق المعاناة الواقعية، فقد **تحملن فقد الأمان، وتدهور مريع في الرعاية الصحية، وتوقف أو فقدان مصادر القوت اليومية، وتزايد الحاجة الماسة للاحتياجات الأساسية من مياه صحية وغذاء ودواء ومستلزمات وقاية، وكذلك متطلبات التعليم الالكتروني.** لكن أيضا برزت مبادرات التكافل الاجتماعي في كل محافظة على حدى للقيام بالدور الإنساني الرئيسي لسد الحاجة.

ويمكن تلخيص عدد من القضايا المهمة التي تشكل مصدر قلق للمرأة العراقية

- ارتفاع نسب الطلاق: اذ بلغت نسبة الطلاق لشهر ايار ٢٠٢١ في عموم العراق والمسجلة فقط في محاكم الأحوال الشخصية ٢٢.٦٤٪ وهي نسبة مخيفة اذا ما احتسب عدد الأطفال والتبعات الاسرية التي يخلفها الطلاق. <https://www.hjc.iq/statistics/>
- ويعتبر الزواج المبكر وزواج القاصرات من أهم الأسباب المؤدية إلى ارتفاع معدلات الطلاق في العراق، إلى جانب الوضع الاقتصادي المتردي للمواطن العراقي، وهو ما تشير إليه سجلات المحاكم العراقية التي وثقت آلاف حالات الطلاق لأزواج تتراوح أعمارهم ما بين 15 و18 عاما. وبعض الناس وبمجرد نضوج الفتاة جسدياً يلجؤون الى تزويجهم بزواج خارجي وهن قاصرات غير قادرات على تحمل مسؤولية الحياة الزوجية فبمجرد موافقة الولي الشرعي على الزواج وبوجود الشهود تعتبر كافية لإثبات



الزواج ولكن بعد فترة وجيزة يصدمن بالواقع وعدم قدرتهن على تحمل مسؤولية هذا الزواج فيحدث الطلاق وهن قاصرات لم يبلغن بعد سن الرشد.

- وشهد حالات العنف ضد النساء زيادة كبيرة فمثلا خلال عام ٢٠٢٠ وخاصة اثناء جائحة كوفيد-١٩ فقد أصدرت دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء تقريرا خاصا لقياس أثر الازمة الوبائية على النوع الاجتماعي فكان ٩٨٪ من الناجين الذين ابلغوا عن حوادث العنف المبني على النوع الاجتماعي هم من النساء اذ يمثل العنف المنزلي اكثر من ٧٥٪ تليها الممارسات الضارة عند نسبة ١٠٪. ثم الزواج المبكر عند ٨٪ وبحسب التقرير فان محافظات: نينوى وديالى وكركوك ودهوك قد سجلت اعلى الاعداد الخاصة بالعنف المنزلي وهي بنسبة ٩٤٪ من الحوادث التي تم الإبلاغ عنها في ظل الازمة الوبائية

- على الرغم من صعوبة ملف النزوح والذي تفاقم بعد غلق لمخيمات النازحين في المحافظات التابعة للحكومة المركزية وانعكاسه على المرأة، الا ان التطورات السريعة في اقتراح تعديل عدد من فقرات قانون الأحوال الشخصية وخاصة المادة ٥٧ والخاصة بحضانة الأطفال يعد امرا مقلق للنساء العراقيات عموما وهذا يحتم علينا الوقوف عند مكتسبات النضال النسوي للمرأة العراقية طيلة العقود الماضية والخشية من خسارة تهدد هذه المكتسبات في المستقبل القريب.

لذلك نطلع نحن المنظمات النسوية وشبكة التنمية المستدامة الى تسليط الضوء من اجل تفعيل اجندة ٢٠٣٠ وخاصة الأهداف التي تخص المرأة وكذلك الهدف ١٦ و ١٧ ليكون مستقبل النساء في مناطق النزاع ذات امن وسلام مستدام.



ان ملف النازحين لطالما شكل تحدياً حقيقياً تنموياً وامنياً و إنسانياً، ليس فقط بسبب التعقيدات المتعلقة بالدمار الهائل الذي خلفته الحرب على داعش الارهابي في الجوانب الخدمية والبنى التحتية في مناطق العودة ومدى توافرها، أو بسبب التعقيدات السياسية والأمنية وحسب، إنما أيضا بسبب تعقيدات العودة الطوعية للنازحين والنازحات الى مجتمعاتهم ومناطقهم الاصلية، وتأمين العيش الكريم لهم. وهنا اود ان اركز واذكر نفسي والجميع بان الشراكة الدولية تحتم علينا جميعا العمل معا لدعم العائدات والنازحات واللاجنات قبل ان يواجهون موجة نزوح اخرى وأخرى.